الفصل السادس

التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع السعودى
فى الستينات ومطلع السبعينات ورأس مال الدولة الاحتكارى

قطاع البترول فى الاقتصاد السعودى

لم يكن باستطاعة الحكومة السعودية عندما بدأت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أن تعتمد كلية على المصادر الخارجية أى على رأس المال الاحتكارى الأجنبى، ولا على المدخرات الداخلية، أى على قطاعات الاقتصاد الحكومى الرأسمالى، والرأسمالية الخاصة كل على حدة. وقد هيأ الجمع بين المدخرات الخارجية والداخلية مصدراً ضرورياً وقوياً لإجراء عملية التحديث.

وقد أضيف إلى جانب الجمع المباشر بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ورأس مال الحكومة مصدر آخر للمدخرات، وإن كان يتم الحصول عليه بدرجة أقل كثيراً عن معظم دول الشرق، وهى المدخرات الناتجة على حساب زيادة استغلال الطبقة العاملة.

كانت حصة العربية السعودية من رأس المال الاحتكارى الأجنبى نظير استخراج البترول ومنتجاته، تشكل الجزء الأكبر من مدخرات البلاد فى الستينات.

حول تأثير العامل الخارجى على مقدار المدخرات فى الدول النامية كتب

ف. ف. سميرنوف يقول : "إن وجود الثروات الطبيعية النادرة نسبياً يجتذب رأس المال الأجنبى إلى الدول النامية ، أى أنه يزيد من حجم العمل الفعلى المستخدم ، ومن المعروف أن الاحتكارات الغربية ، باستخدامها للثروات القومية واستغلالها للعمال ، تجنى أرباحاً هائلة . على أنه لا يجب الإقلال من دور الضرائب التى يتم تحصيلها من الشركات الأجنبية فى زيادة رصيد المدخرات . وهنا تظهر علاقات إيجارية خاصة على مستوى الاقتصاد العالمى : فالدول النامية التى تقوم الاحتكارات على أرضها ... تحصل على إيجار مطلق ، وتفضيلى فى مقابل حصول الشركات الأجنبية على حق إدارة الاقتصاد ... فوق هذه الأرض (١٣٣ : ص ١٩) (لمزيد من التفاصيل حول إيجار البترول انظر ٦٨ : ص ٦٩ – ٨٩).

واصلت الاحتكارات البترولية نشاطها فى البلاد بالحجم السابق نفسه. وقد ارتفع مستوى استخراج البترول اليومى لأرامكو من ١٢٤٧ ألف برميل (٧٣ ألف طن) فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٥٤٩ ألف برميل (٤٩٣ ألف طن) فى عام ١٩٧٠ . وسرعان ما ازدادت مدفوعات أرامكو والشركات الغربية الأخرى للحكومة حتى أصبحت تمثل حوالى ٩٢ ٪ من مجموع دخولها ، وفى الوقت نفسه كانت مدفوعات أرامكو وحدها تمثل ٨٧ ٪ من إجماليها.

كانت حصة الدولة من عوائد البترول (إيجارات وضرائب على أرباح الشركات البترول والنقل) تمثل النسب الآتية من ميزانيتها (بالمليار ريال): فى ٦٤ / ١٩٦٥ – ٢,٧ من إجمالى ٣,١ ، فى ٦٦ / ١٩٦٧ – ٤,١ من ٥ ، فى ٦٨ / ١٩٦٩ – ٤,٥ من ٥,٥ ، فى ٧٠ / ١٩٧١ – ٥,٨ من ٦,٤ ، وفى ٧٢ / ١٩٧٣ – ١٢,٥ من ١٣,٢ (٥٤: ص ٣٤٠ ، ٥٥ : ص ٤٤٢).

على أن الدور الرئيسى لقطاع تصدير البترول كان محسوساً فى مجال الأموال فقط ، وقد كان دور هذا القطاع فى حد ذاته ضعيفاً فى تحولات فى بناء الاقتصاد السعودى . وصحيح أن أرامكو فى تلك السنوات قامت بحفر آبار للمياه على نفقتها ، وأدخلت الكهرباء جزئياً فى المنطقة الجنوبية ، وبذلت جهداً كبيراً لتنمية الإنتاج فى مزارعها الخاصة ، كما قدمت بعض المساعدة

فـى تنمية الصناعـة المحلية ، إلا أن رأس المال الاحتـكارى الأجنبى ، فى الوقت نفسـه ، واصل توطيـد مواقعه فى البلاد ، من جانب ، كمـا أتيحت ، من جانب آخر ، إمكانات أكبر أمام الاسـتثمارات الخاصة ، وازدياد معدل نمو رأس المال السعودى الخاص.

تمثل التأثـير الإيجابى لرأس المال الغربى ، على الاقتصاد السـعودى ، فى زيادة إجمالى المنتجات الداخلية . بلغ ما أنفقته أرامكو فى البلاد فى عام ١٩٦٤ (بالإضافـة إلى مدفوعاتها للحكومة) ، بما فى ذلـك أجور الصفقات والخدمات والرواتـب والمكافـآت ، مـا قيمتـه ٣٧ مليـون دولار وبلغ عـام ١٩٦٥ مـا قيمته ٦٦ مليـون دولار ، كان توظيـف المؤسسـات الصناعيـة الحديثة فـى حد ذاته أمراً إيجابياً فى نشـاط أرامكو إذ عادت هذه المؤسسـات بالمعرفة للسـعوديين وأعطتهـم خبرة عملية ، علاوة على أنهـا قامت بإعداد كوادر محلية مؤهلة ، ففى عام ١٩٦٥ كان هناك ١٣٥٤ مفتشـاً ورئيسـاً للعمال فى أرامكو نصفهم مـن السـعوديين ، ويعمـل تحـت إشـرافهم أكثـر مـن ٧٠ ٪ من عمـال البترول السعوديين.

وزارة البترول والثروة المعدنية – بداية القطاع الحكومي

وضع التعاون بين "رأس المال الاحتكارى الأجنبى ورأس المال القومي" ، فى سـياق عملية التحديث ، بداية التعاظم الشـديد لدور الدولة فى كل مجالات الحياة فى البلاد وفى إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وكان بدء التطور السريع لقطاع الصناعة للاقتصاد القومى السعودى ، فى وجود نمو ملحوظ لقطاع التصدير ، يمثل سمة مميزة فى التطور الاقتصادى فى المرحلة الثالثة من تاريخ البلاد.

يمثل تأسيس أول شركة حكومية ضخمة فى البلاد مؤشراً مهماً . ففى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٢ (عندما كانت لفيصل السـلطة الفعلية) أصدر الملك سعود مرسوماً بإنشاء الهيئة العامة للبترول والثروة المعدنية ، وتعين على

هـذه الهيئة أن تضطلـع بمهام ثقيلة ، وبحلها تحولت الهيئة إلى أسـاس للقطاع الحكومـى . كانت هـذه المهام هى : إنشـاء وإدارة مشـروعات حكومية فى مجال البترول والثروة المعدنية ، اسـتيراد (مباشرة أو عن طريق وسطاء) الخامات الطبيعيـة ، إجـراء البحـوث اللازمـة لاحتياطات الثـروات الطبيعيـة ، وتنظيم استخراجها وتسويقها ، التعاون مع رأس المال القومى الخاص والأجنبى فى تسريع نمـو قطاعات اقتصاد البترول والثـروة المعدنية التى لا تسـتطيع وزارة البترول والثروة المعدنية القيام بها ، إنشـاء شـركات صناعية وتجارية للاشـتراك فى كل مراحل الاسـتخراج والنقل وتسـويق البترول والخامـات المعدنية الأخرى ، مشتقاتها ومنتجاتها فى المملكة وخارجها (٢٠٧ ، ١٤٤).

وقامـت وزارة البـترول والثروة المعدنية مسـتقلة بإقامة مشـاريع جديدة متعلقـة بالبـترول ، كما شـاركت فى تلك المشـروعات المقامـة بالفعل فى كل مراحلهـا . ومن الأمور الجوهرية أن الحكومة أعلنت فى نوفمبر عام ١٩٦٢ عـن هذه المشـروعات باعتبارها من أهداف التنمية مقتحمة بذلك مجال نشـاط أرامكو (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ١١٣).

وكانـت الإتفاقيـة التـى عقدتهـا الحكومـة السـعودية مع شـركة أوكسـيراب الفرنسـية الحكوميـة هـى أهـم إتفاقيـة بـين عشـرات أخـرى جـرى عقدها . تقوم الشـركة بموجبهـا بالبحث عن البترول فقـط ، وفى حالة اكتشافه تعقد إتفاقية جديدة يكون للجانب السعودى فيها ٤٠ ٪ من الأسهم إلى جانب ٥٠ ٪ من الأصوات فى مجلس الإدارة ، إلى جانب إلتزام الجانب الفرنسى بالتعـاون فى تنميـة الصناعة القومية ، ودفع مبالغ مقابـل الامتياز تزيد على مدفوعات أرامكو بنسـبة ٨٠ ٪ ، وتسـدد الضرائب المناسبة مقابل الاستخراج ، وأيضاً مقابل جميع العمليات الأخرى التى تتم سـواء داخل العربية السـعودية أو خارجها . وللحكومة السـعودية الحق فى المطالبة باسترداد الأراضى التى لم تستخدمها الشركة فى أى وقت.

ويلتزم الجانب الفرنسى بعدم إحراق الغازات الطبيعية ، وأن يعمل على استخدامها بأقصى درجة ممكنة ، كما يلتزم بإقامة مشروعات فى البلاد تقوم بتكرير ٥٠ ٪ من البترول المستخرج ونقله إما على ناقلاته أو بإتفاق مع الحكومة السعودية ، وذلك خلال خمسة عشر عاماً من بدء الاستخراج . ويجب ألا تقل عمالة الشركة فى العربية السعودية عن ٧٥ ٪ من المواطنين السعوديين . تلتزم الشركة الفرنسية " أوكسيراب" برفع العلم السعودى فوق المشروعات القائمة على مناطق الامتياز (١٧ : ص ١٦١ – ١٧٣).

كان لإتفاق العربية السعودية مع شركة " أوكسيراب " أهمية كبرى . وقد قال ف. أوزولينج إلى أن سبب هذه الأهمية يرجع إلى أن " إتفاق امتياز أرامكو المعقود مع السعودية تضمن بنداً يعطى لحكومة الأخيرة حق إعادة النظر فى هذا الإتفاق إذا ما أتيح لها عقد إتفاقية مع شركة أخرى بشروط أفضل (١١٣ : ص ١٠٢) . وعلى هذا فإن الإتفاق مع طرف "دخيل" أعطى مبرراً شكلياً للهجوم على أرامكو استخدمه السعوديون ، عند إجراء مباحثاتهم معها بشأن "المشركة" .

بدأت الحكومة السعودية ، بمساعدة الغرب ، فى إقامة مؤسسات صناعية ، كانت تمتلك النسبة الكبرى من أسهم معظمها . وفى الوقت نفسه تحققت الشروط التى تسمح بإنتقال البلاد إلى التعاون مع الغرب وأرامكو بدرجة أكبر من التكافؤ.

لم تستطع وزارة البترول والثروة المعدنية التى وضعت بداية القطاع الحكومى فى الاقتصاد السعودى أن تدخل فى الستينات فى تنافس مع أرامكو ، على أنها كانت تمثل بالنسبة للسعوديين مدرسة للإدارة المستقلة لمشروعات البترول . وفى الأعوام ١٩٦٤ – ١٩٦٧ حصلت الوزارة من أرامكو على شبكة تسويق منتجات البترول فى البلاد ، الأمر الذى لم يؤد إلى احتكاكات كبيرة مع الشركة (٦٩ : ص ٨٢).

وخلال عقدين من الزمان تقريباً تحولت وزارة البترول والثروة المعدنية إلى خليط من مختلف الشركات المرتبطة بصناعة البترول . واستطاعت الوزارة، كما أراد لها مؤسسوها ، أن تقوم على إدارة وتنسيق نشاط خمس عشرة

شركة سعودية خالصة، وعدد من الشركات المشتركة العاملة فى مجال التعدين والجيولوجيا وإنتاج الأسمدة الكيماوية وإنتاج وتسويق منتجات البترول فى البلاد وفى الخارج إلى جانب نقل هذه المنتجات والصناعات المعدنية (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ١٢٨ أ).

الدولة وتطوير الاقتصاد

كان من المتوقع أن يؤدى التطور المكثف، وتنويع قطاع الاقتصاد الحكومى بالضرورة إلى دعم الدور القيادى للدولة فى الحياة الاقتصادية للبلاد. على أن أ. أصاح يذكر فى كتابه "معجزة مملكة الصحراء" الذى تم إعداده بناء على طلب الأسرة المالكة، أن "القطاع الخاص هو أساس بنائنا الاقتصادى، و يجب أن يستمر هكذا. ونشاط القطاع الخاص يعكس تطور المجتمع، ولكن لا يمكن النظر إليه باعتباره القوة القائدة، ولهذا فإن على الدولة أن تقوم بتطوير القطاع الحكومى لا بهدف التنافس مع القطاع الخاص، أو بهدف تحجيمه، وإنما بهدف إقامة المشروعات التى ينجذب إليها الأخير ... وعندما يصبح رأس المال الخاص بالقوة والخبرة الكافيتين اللتين تؤهلانه للاضطلاع بإدارة المشروعات، فإن على القطاع الحكومى عندئذ أن يتخلى بالكامل عن نصيبه فى هذه المشروعات، وأن يواصل وظيفته الحقيقية وهى إعداد مشروعات مهمة أخرى من أجل التقدم الصناعى" (١٧٨ : ص ١٣٦ - ١٣٧) ويتمثل تناقض هذه السياسة الاقتصادية فى أن القطاع الحكومى القوى أصبح نتيجة إيجابية حتمية له، وشكل الأساس الاقتصادى لنظام رأسمالية الدولة، ودخل فى تنافس مع القطاع الخاص.

وفى الوقت نفسه وضعت السياسة المحافظة للدولة كثيراً من المصاعب، وأعاقت التطور الرأسمالى للهياكل التقليدية. فقد ضمت إلى الأوقاف حتى السبعينات ٥ ٪ من الأراضى فى منطقة (عسير)، ١٠ ٪ من (الحجاز) و١٥ ٪ من (نجد) والمنطقة الشرقية (١٧٧ : ص ١٢٨). وكانت المبالغ الطائلة من المكاسب التى يتلقاها العلماء من أراضى الأوقاف، وما يتلقاه شيوخ القبائل من عوائد البترول والشركات الغربية والحكومية الأخرى ينفق جزء منها داخل المملكة والجزء الأخر فى الدول العربية المجاورة.

كان القطاع التقليدى فى الاقتصاد السعودى أقل القطاعات التى مسها التغيير فى- الستينات وبداية السبعينات- . وبالرغم من أن ما يزيد على نصف سكان البلاد كان يعيش فى المناطق الزراعية (حوالى ٦٥ إلى ٦٧ ٪) كانت القوة العاملة فى الزراعة لا تزيد على ٤٦ ٪ من السكان (١١٤ : ص ٢١) . ولم تزد الأراضى المستصلحة على ٢,٣ ٪ من مجموع مساحة البلاد التى تبلغ حوالى ٢١٥٠ كيلو متراً مربعاً - إذ أن الجزء الأكبر من المساحة المزروعة اعتمد على الرى بالأمطار . كانت زراعة السمسم وغيره من الحبوب تشغل حوالى ٦٠ ٪ من الأراضى المستصلحة ، والباقى من الأرض كانت تشغله أشجار النخيل . واستخدمت ٥٨ ٪ من الأراضى كمراع (٥٥ : ص ٥٠٤ ، ٥٨ : ص ٥٠ ، ١١٤ : ص ٢٤).

كانت الزراعة فى العربية السعودية تعتمد ، باستثناء المزارع التابعة لأرامكو ، على الوسائل التقليدية ، وذلك فى الستينات وبداية السبعينات. وقد دخلت الجرارات ووسائل الزراعة الميكانيكية الأخرى بأعداد كبيرة منذ عام ١٩٦٥ (٤٨٠ وحدة ، وفى عام ١٩٧٠ بلغت ٨٦٠ وحدة ، وفى عام ١٩٧٣ بلغت ١٠٩٠ وحدة) . وقد بدأ فى استخدام الأسمدة آنذاك ، ولكن بمعدلات بطيئة : ففى عام ١٩٦٥ تم إستخدام ٦,٦ ألف طن ، و٥,٧ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ، و٨,٤ ألف طن فى عام ١٩٧٣ ، ويمثل هذا حوالى ٧,٧ كجم لكل هكتار ، فى وقت يبلغ فيه متوسط إستخدام الأسمدة فى مصر ٩٨ كجم ، وفى لبنان ١٦٧ ، وليبيا ٧٢ ، وإيران ٢١ كجم (١٧٧ : ص ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥).

وقد لوحظ مع مطلع السبعينات ، أن رؤوس الإبل قد قلت كثيراً عن عدة عقود مضت ، بينما زادت أعداد الماشية والأغنام زيادة كبيرة عن ذى قبل . ففى- أوائل الثلاثينات- كانت رؤوس الإبل أكثر من مليون رأس ، بينما بلغ عدد الرؤوس منها ١٠٥ آلاف فى مطلع عام ١٩٧٤ وفى العام نفسه بلغ عدد الماشية ٢٨١,٧ ألف رأس و٢١٤٧٨,٥ ألف رأس من الأغنام ١٢٤٢,٢ ألف رأس ماعز (٥٥ : ص ٥٠٩) ، وتدل هذه الأرقام على أزمة تربية الإبل التى قوضت أساس وجود البدو الرحل فضلاً عن نمو سكان المدن التى كان على عملية تربية المواشى فى السعودية أن تلبى إحتياجاتهم المتزايدة للحوم.

ظلت الإنتاجية الزراعية منخفضة بشدة ، وتجاوز نمو استيراد المواد الغذائية نمو الإنتاج الزراعى (لمزيد من التفاصيل عن وضع وبنية الزراعة فى تلك الفترة انظر المرجع ١٤٤ : الفصل الأول).

كان التخلف فى القطاع الثالث للاقتصاد السعودى يرجع لعدم اهتمام الغرب بتطويره ، فعلى الرغم مما بذله النظام الملكى لصالح الصفوة القليلة ورجال الدين ، كان هذا النظام يسعى للحفاظ على دعم الركائز التقليدية راغباً عن إحداث تحولات اجتماعية حقيقية فى المجتمع.

واستنت القوانين ، وفقاً لبرنامج فيصل ، بحيث يساعد على تنمية قطاع الاقتصاد الداخلى . وأعربت الدولة عن استعدادها لتقديم امتياز للمواطنين لإقامة مشروعات صناعية وفقاً للقانون الصادر فى ٢٧ مايو ١٩٦٢ . لكن الأغلبية الساحقة من المشروعات التى ظهرت كانت تدخل فى نطاق البناء والصناعة الخفيفة (انظر ملاحق الجدول رقم ٥).

كان نمو رأس المال القومى الخاص يتم أساساً على حساب التداول وليس الإنتاج إذ أن كل "المستثمرين السعوديين" كانوا جميعاً وكلاء لمختلف الشركات الغربية . وقد أدركت الحكومة هذا كما أدركت أن " المستثمرين المحليين " لا يملكون الأموال والخبرة والمعرفة الكافية ، فأصدرت فى عام ١٩٦٤ قانون الاستثمار الأجنبى الذى يعطى رأس مال أجنبى نفس الامتيازات التى يحصل عليها رأس المال المحلى" وطبقاً لهذا القانون تعفى المشروعات التى يشارك فيها رأس مال أجنبى من ضرائب الدخل لمدة خمسة أعوام من بداية تأسيسها (بشرط أن لا تقل حصة رأس المال القومى طوال مدة الإعفاء عن ٢٥ ٪) (١٣٣ : ص٦٢).

وأقيم فى الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧١ ستة وستون مشروعاً صناعياً برأس مال مشترك قدره ١٠٣,٤ مليون ريال (أى ما يعادل فى المتوسط ١,٦ مليون ريال لكل مشروع) (٢٠٧ : ص ١٤٠).

وفقاً لإحصاء ١٩٦٧ تم فى البلاد تسجيل ٤٣٦٨١ مشروعاً (٣٣٨٥٧ منها سعودية) ، من بينها : ٣٦ مشروعاً زراعية (٢٩ منها سعودية) ، ٦ (٣) فى مجال استخراج البترول ، ١٩٧٢ (٦٦٥٥) صناعات تحويلية ، ٤١٤ (٢٨٠) فى مجال البناء، ٨٣ (٨٢) خدمات عامة ، ٢٦٨٧٩ (٢١٩٧٠) فى مجال التجارة ، ٥٨٣ (٥٤٣) فى مجال الأموال ، ١٦٥ (١٥٥) فى مجال النقل ، ٦٢٥٨ (٤٠١٥) فى كل مجالات الخدمة ٢٥ (٢٣) مشروعات أخرى (٥٣ : ص ٢١٢ – ٢١٥).

ومن مجموع ٤٣٦٨١ مشروعاً كان هناك ٢٨٨٤٣ مشروعاً كل منها عامل أجير واحد ، ٨٢٨٩ـ ٢ ، ٤١١٢ـ ٤ ، ١٥٩٩ من ٥ – ٩ ، ٤٠١ من ١٠ – ١٩ ، ٢١٤ من ٢٠ – ٤٩، ٥٦ من ٥٠ – ٩٩ ، ٥١ من ١٠٠ – ١٩٩ ، ٢٦ – ٢٠٠ وأكثر ، وثلاثون مشروعاً غير مشار إليها (٥٣ : ص ٢٠١).

وازداد نمو الاستثمارات الغربية بشكل ملحوظ ، لكنها لم تدخل مجال الصناعات الثقيلة ، أو الخدمات الإنتاجية . ولهذا كان لزاماً على الدولة أن تتكفل بإنشاء الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات ، إلى جانب المشروعات الصناعية (مجمع الحديد والصلب فى جدة ، محطات كهربائية ... إلى آخره).

وتشير الإحصاءات التالية لحجم الواردات السعودية إلى بداية نمو الصناعة فيها : فقد زاد حجم الواردات من الماكينات والآلات ووسائل النقل من الولايات المتحدة الأمريكية فقط من ٧٩٩٤٤ ألف دولار فى عام ١٩٧١ إلى ١٩٣٦٦٨ ألفاً فى عام ١٩٧٢ ثم إلى ٢٣٤٧٦٤ ألف دولار عام ١٩٧٣ (٣٦ : ص ٥٦).

وزاد استيراد واستهلاك الصلب (بالألف طن) : ٧٣,٧٨ عام ١٩٦٠ و٣٤٠,٢٧٦ عام ١٩٦٥ ، ٢٤٩,٢١٧ عام ١٩٦٩ ، ١٨٠ ، ٨١٠ عام ١٩٧٣ (١٧٧ : ص ٢٦٧) . كما ازداد إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربية (بالألف كيلو وات فى الساعة) : ٣٠٦١٢١ عام ١٩٦٦ ، ٥٧٥١٧٢ عام ١٩٦٧ ، ٩٤٨٩٩١ عام ١٩٧٣ . على أن نصيب الصناعة من استهلاك الطاقة لم يصل إلى ١٠ ٪ من إجمالى الاستهلاك (٥٤ : ص ٢٣٧ ، ٥٥ : ص ٣٣١).

بدأت منذ أواسط السبعينات طفرة فى صناعة البناء كان من نتيجتها زيادة حادة فى نمو إنتاج الأسمنت ، (بالألف طن) : ١٩٦ عام ١٩٦٢ ، ٢٥٠ عام ١٩٦٥ ، ٦٧٥ عام ١٩٧٠ ، ٩٦٤ عام ١٩٧٣ (٥٤ : ص ٢٤١ ، ٥٥ : ص ٣٣٥) . وفى الوقت نفسه فإن حصة صناعة البترول فى الصناعة الداخلية لم يطرأ أى تغير جوهرى فقد مثلت عامى ١٩٦٦/٦٥ نسبة ٧,٧ ٪ (صناعة البترول ٧٧ ٪) أما عاماً ١٩٧٢/٧١ فكانت ٧,٣ ٪ (٧٨٪) (١٧٧ : ص ٢١٤).

وتعطى إحصائيات التجارة الخارجية مؤشراً واضحاً للتجارة الخارجية فى تلك الفترة (٥٤ : ص ٣٠٤ ، ٥٥ : ص ٤٠٨) (بالألف ريال) .

	1969	1972	1973
الاستيراد	3361520	4708320	7197011
التصدير	8962140	22761188	33309145
الإجمالى ويشمل البترول	8940865	22344391	32944073

وقد بلغ حجم التصدير من إجمالى المنتجات الصناعية ككل أقل من ١ ٪ (٦٠ : ص ١٩) . وهكذا ظل البترول ، ومنتجاته المصدر الرئيسى لإمتلاء الخزانة باحتياطيات الذهب والعملات الأخرى ، كما كان الحال من قبل. وكانت هذه الاحتياطيات تعادل (بالمليون ريال) : ٤١٦١ فى عام ١٩٦٦ (٢٩٠٠,٥١٤) ، ٩٥٦٩ فى عام ١٩٧٢ (٨١٩٣,٥٧٤) ، ١٦٢٨٤ فى عام ١٩٧٣ (٥٧٤ و ١٤٠٨٦) (٥٥ : ص ٤٦٣) وقد فتح هذا إمكانات كبيرة أمام تطوير القطاع الحكومى ، وكذلك ساعد على إنتهاج سياسة أكثر استقلالاً فى العلاقات مع رأسمالية الدولة الاحتكارية .

نخرج مما سبق بأن الدور المتنامى للدولة فى مجال الاقتصاد قد ساهمت فيه عدة عوامل : (١) ضعف البرجوازية القومية التى لم تكن تمتلك الموارد المالية الضرورية . (٢) افتقادها للخبرة والمعرفة فى إقامة وإدارة المشروعات الصناعية الحديثة . (٣) إحجامها عن ممارسة العمل فى مجال الصناعة (وهذه

سمة إقطاعية) . وهكذا فإن الصفوة الحاكمة لم تستطع هى الأخرى دفع البرجوازية القومية ناحية الصناعة ، وبالتالى لم يساعد نمو التجارة ومجالات الخدمة والمضاربة فى الأراضى إلا على إبقاء البناء التقليدى للاقتصاد.

وقد اضطلعت الحكومة فى العربية السعودية ، مثلها فى ذلك مثل باقى الحكومات فى كل بلاد الشرق ، بوظائف التوجيه والتنظيم والإنتاج فى مجال الاقتصاد . لقد كان الدافع وراء ذلك ، فى المقام الأول هو إمتلاكها لرأس المال اللازم لتمويل مشروعات الخدمات ، والمؤسسات الصناعية الحديثة ، وباقى المشروعات الإنتاجية الاقتصادية.

والنمو السريع للقطاع الحكومى على وجه الخصوص أرتبط فى العربية السعودية يكون الحكومة أخذت فى الامتلاك التدريجى للبترول سواء بفضل "المشاركة" أم من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية . وأصبح البترول أهم مصادر تمويل النمو الاقتصادى السريع ، وتنوع البناء الاقتصادى.

كانت شبكة الطرق هى باكورة ثمار التحديث فى العربية السعودية، وقد ساعد بناؤها على التعجيل بتنفيذ الخطط الموضوعة . فمثلاً فى الأعوام من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ كان متوسط بناء الطرق الممهدة فى العام يبلغ ١٣٢ كيلو متراً ، وفى الأعوام ١٩٦٢ – ١٩٦٨ بلغ ما يقرب من ٦٢٠ كيلو متراً ، وفى الأعوام (١٩٧١ – ١٩٧٥) بلغ ٨٥ كيلو متراً . وبلغ طول الطرق الممهدة فى عام ١٩٧٣ حوالى ١٠ آلاف كيلو متر (كان إجمالى الطرق الموجودة فى البلاد عام ١٩٥٤ عند إنشاء وزارة المواصلات ٥٤ كيلو متراً) (١١٤ : ص ٢٨ ، ١٥٦) . وهكذا أعطت الحكومة ، باضطلاعها بعبء بناء الطرق وصيانتها ، الفرصة لرأس المال القومى الخاص لاستثمار أمواله ، خصوصاً فى المجالات ذات الأرباح العالية ، ولأن تكون ذات تأثير اقتصادى كبير فى الأنشطة الاقتصادية الفردية . وقد زاد النمو البارز لشبكة الطرق والمواصلات من دور الدولة أيضاً فى الاقتصاد.

أصبحت الخطة الخمسية الأولى (١٩٧١ – ١٩٧٥) مرحلة مهمة فى النمو الاقتصادى للبلاد . كانت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة هى زيادة منتجات الصناعة الداخلية ، تطوير الثروة البشرية ، تنويع مصادر الدخل القومى ، والحد من الاعتماد على البترول . كان المبلغ المخصص للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى فى حدود ٤١,٣ مليار ريال ، ونصيب الزراعة والصناعة فيه ٦,٣٪ (٥٢ : ص ٢٠) .

وتعطيها نتائج الخطة الخمسية الأولى أرقاماً لها دلالتها . كان نمو الصناعة الداخلية كبيراً إلا أن هدفين من أهدافه لم يتحققا . كان تنويع مصادر الدخل القومى أمراً فى غاية الصعوبة بسبب بعض المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ، على سبيل المثال : الإمكانات الضعيفة لصناعة البناء وتضم النقل والمواصلات ، قلة المساكن المخصصة للعمال ، ونقص الخبراء والأيدى العاملة بشكل عام . كما أن تطوير الثروة البشرية على مدى خمس سنوات فى ظروف العربية السعودية لم يعط أية نتائج مرضية.

بعض الظواهر المميزة للحياة الاجتماعية فى الستينات

اقتصرت أهداف الغرب والنظام الملكى فى المجال الاجتماعى على الأمور الجزئية ، فقد سعى كل منهما إلى الحفاظ على استقرار المجتمع السعودى الآخذ فى التغير . فقد أخذت الملكية فى اعتبارها ، فى المقام الأول ، الحفاظ على أسس المجتمع التقليدى ، بينما كان الغرب مستعداً للتخلى عن التقاليد السعودية بغية الحفاظ على وجوده فى البلاد ، على أنه يقدم العون لهذه التقاليد متى وجد من ورائها نفعاً له.

أخذ نطاق العمليات التى بدأت فى العقد الماضى يتسع بشكل ملحوظ بين سكان القرى ، فقد أخذ الشيوخ الذين يتلقون مساعدات من الحكومة فى الاتجاه ناحية الاستثمار الرأسمالى ، وإن ظلوا شكلاً فئة تقليدية ، كما أن الفلاحين والبدو الرحل بدأوا العمل المنتظم فى المدن أو فى مجال الصناعات البترولية ، وأخذوا فى اكتساب الأموال بأنفسهم بتأجير العمال ، أو بعرض أراضيهم للإيجار.

أدى الجفاف الذى ساد البلاد فى الأعوام من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ إلى نفوق ٨٥ ٪ من الماشية ، وبالتالى إلى تدفق البدو إلى المدن بأعداد كبيرة (٢٧١ : ١٩٧٧ ، العدد ٧٤ : ص ٢٦) . وقد استقرت أعداد قليلة منهم فى المدن إلى الأبد . فالبدو، كقاعدة يعودون إلى الصحراء ، ويقومون بتربية الأغنام ، أو يأخذون فى الترحال مع قبائلهم وعائلاتهم . وفى بداية السبعينات بلغ عدد البدو حوالى ٦٣٠ – ٦٥٠ ألف بدوى.

وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتسكين البدو فى قرى خاصة ، غير أن نتائج هذه الجهود كانت ضئيلة للغاية . وأنشأت وزارة الداخلية إدارة خاصة تعنى بشئون البدو . وأخذت الإذاعة فى بث برامج تعليمية خاصة تذاع باللهجات المحلية للقبائل المختلفة . كما أولت الدولة عناية فائقة لشباب البدو ، ففى بداية السبعينات ألزمت الحكومة البدو بإرسال أبنائهم إلى المدرسة لتلقى التعليم الأول الإلزامى ، وكانت تدفع لأولياء الأمور مبلغاً محدداً لتعويضهم عن فقدان الأيدى العاملة (٢٦٨ : ١٩٧٨) ، فبراير ، ملحق ١١٤ ، الفصل الأول).

أصبح نمو المدن ظاهرة مميزة فى حياة المجتمع السعودى فى الستينات . وقد زاد عدد سكان المدن الرئيسية الأربعة زيادة جوهرية فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ (بالألف نسمة) : (جدة) من ١٤٨ إلى ٣٠٨ ، (الرياض) من ١٦٩ إلى ٣٠٠ ، (مكة) من ١٥٩ إلى ٢٩٤ ، (المدينة) من ٨٤ إلى ١٣٤ (٥٩ : ص ٤٤ – ٤٥) . لقد كان إزدياد النشاط الاقتصادى فى البلاد هو السبب الرئيسى وراء نمو هذه المدن.

أصبحت جدة أكبر مدن السعودية ، ويعود ذلك سواء لوضعها الجغرافى (جدة هى الميناء الرئيسى) أم لنموها الاقتصادى والاجتماعى الكبير نسبياً بفضل ارتباطها بالغرب . وفى السيتنات أصبحت جدة هى المركز الصناعى الرئيسى فى البلاد ، بينما ظلت الدمام ، هى مركز صناعة بترول أرامكو ، مدينة صغيرة.

ومن الصعب أن نقيم أهمية عملية التمدن بالنسبة لمستقبل دولة نامية، فبفضلها اشتدت فى العربية السعودية فى الستينات عمليات "غربلة" سكان المدن والقرويين، وتقارب ممثلو القبائل المختلفة، واتسعت رقعة معرفة السعوديين بنمط من الحياة الأكثر معاصرة وبالقيم الاجتماعية، كما أن عملية التخلق الطبقى سارت بإيقاع أسرع.

ومن الأمور المصاحبة لعملية التمدن: الامتزاج بين ما هو تقليدى وما هو عصرى. وقد أشار العلماء السوفييت إلى ذلك باعتباره سمة مميزة لنمو المدن فى الدولة الشابة. فهناك " أعداد كبيرة من سكان الضواحى يعيشون حول القطاع الحديث من المدينة، يحيون بفضله وعلى حسابه، وهم لا يرتبطون به مباشرة سواء على صعيد وسائل الإنتاج أم على صعيد نمط المعيشة، بل يحافظون بقدر ملحوظ على نمط حياة الريف وعلى الطابع القيم للروابط، وعلى التصورات التقليدية " (١٢٦ : ص ٢٠٥). وقد لوحظت هذه الظواهر فى كل فئات سكان الضواحى.

ولا يزال الإنتماء إلى مكان بعينه وللقبيلة والعشيرة يؤدى دوراً مهماً حتى الآن مشكلاً عائقاً رأسياً فى حركة السكان بالرغم من اختفاء العوائق الرسمية.

ولا تزال القيم الثقافية التقليدية تحتفظ بأهميتها كما كان يحدث فى الماضى. ففى عام ١٩٦٨ أجرى عدد من الباحثين النفسيين الأمريكيين بحثاً على ١٤٨ شخصاً من طلبة المعهد الصناعى فى المنطقة الشرقية. وقد وجه للمشتركين سؤال حول ما يعدونه أهم الأمور بالنسبة لهم ؟. جاء فى المقدمة الإجابة الآتية : "اتباع تعاليم الدين" ثم " الأخذ بنصح الوالدين (الأب) والأهل" فى المرتبة الثانية، " الرضا بالحياة كما هى" فى المرتبة الثالثة، وفى الرابعة " الإخلاص للوطن"، وحصل " قبول الأفكار الجديدة " على المرتبتين التاسعة والعاشرة (٢٣٣ : ص ١٧٠).

فـى تلك الفترة اسـتمر نمـو القوة العاملـة التى أخذت مكانهـا الآن فى كل مجالات الإنتاج المعاصر : من ١٠٠٦ آلاف عام ١٩٦٦ إلى ١٠٤٠,٦ ألف عام ١٩٧٠ (٢٧ : ص ٢٧).

كان السعوديون يمثلون فى عام ١٩٧٠ النسب الآتية فى شركات البترول الثلاث الكبرى : فى (أرامكو) ٨٢ ٪ ، فى (جيتى أويل) ٨٦ ٪ ، فى (أربيان أويل كومبانـى) ٤٩ ٪ . وقد ازداد تأهيلهم بشـكل ملحـوظ (٢٧ ، ٣٣، ٣٤) . وفى عام ١٩٦٥ كان متوسط مدة خدمة أعمال أرامكو أربعة عشر عاماً . آنذاك كان السـعوديون قد شـغلوا بالفعل مناصب بارزة فى مجالات الجيولوجيا والأعمال الهندسية وحفر الآبار وتكرير النفط ومعامل البحوث وغيرها.

وقـد وصل الدخل السـنوى للعامل السـعودى فى أرامكو فـى عام ١٩٦٥ مبلـغ ٢٦٠٥ دولارات أى ضعـف مـا كان عليه دخله عـام ١٩٥٧ (٢١١ : ص ٣٩٢ ، ٢٤٠ : ص ٩٦) . كان هذا المستوى من الأجور يعد سياسة واعية موجهة من النظام الملكـى والغرب : فقد أعلنت الدخول البترولية الضخمة لها إمكانية "شـراء" ذمم بضعة آلاف من العمال السعوديين ، وعلى رأسهم عمال البترول.

كان الملـك فيصـل يذكر جيـداً إنتفاضـات العمال العارمـة فى نهاية الأربعينات ومطلع الخمسـينات ، تلـك الإنتفاضات التى هزت البلاد بأسـرها . كانـت المادة السـابعة من "نقاطه العشـر" تنص على حق العمـال فى التأمين ضـد البطالـة . وكان من اليسـير الوفـاء بهذا الحـق إذا ما وضعنا فـى اعتبارنا النقص المزمن فى القوى العاملة.

وفـى نوفمبر عام ١٩٦٩ صـدر قانون العمل الجديد ، والذى لا يـزال سـارياً حتـى اليوم ، تلتزم الشـركة بموجبه بتوفير ظروف العمـل الصحية الملائمة ، العـلاج الطبى ، الإنتقـال إلى ومن مـكان العمل إذا لزم الأمـر ، توفير أماكن للراحـة ومحـال ومسـاجد . كما تلتزم الشـركة باتخـاذ إجراءات محـو الأمية بـين العمال . كما تم إنشـاء لجنة تفتيـش على العمـل . كان على العمال السـعوديين إنجـاز ٧٥ ٪ مـن إجمـالى عمـل الشـركة ، والحصـول على أقل

من ٥١ ٪ من إجمالى الرواتب . لكن القانون الجديد راعى أن تكون ساعات العمل ٤٨ ساعة أسبوعياً (٢٦ ساعة أسبوعياً فى شهر رمضان) ، وأن تتراوح الأجازة مدفوعة الأجر من ١٥ إلى ٢١ يوماً ، وأعطى للعامل حق التعويض المادى فى حالات إصابات العمل أو المرض ، وكفل حقه فى مكافأة مادية فى حالة زواجه أو حين يولد له طفل ، وكذلك فى حالة ذهابه للخدمة العسكرية (٢٧: ص ١٨ ، ٢٠٦ : ص ١٢٢).

وقد تحدثنا آنفا عن البرامج التعليمية لأرامكو والتى كان من نتيجتها أن زاد عدد السعوديين الذين يشغلون مناصب متوسطة وعليا فى الشركة.

لكن الشركة ، فى دفعها للسعوديين إلى المناصب المتقدمة ، لم تكن تضع فى ذهنها اعتبارات مالية فقط ، أو تستهدف فقط اقتصاداً فى العملات الحرة ، وإنما كانت ترى أن الأشخاص الذين تلقوا علومهم إبان خدمتهم فى الشركة وتشربوا فى الوقت نفسه بنمط الحياة والتفكير الغربيين ، يمكن للشركة أن تثق فيهم أكثر من أولئك الذين يفضلون القيم السعودية التقليدية.

أما "فيصل" فكان يدرك ما للتعليم المدنى الحديث من أهمية ، وعلى هذا فقد اتخذ عدداً من الإجراءات لتطويره ، فمنذ عام ١٩٦٢ ازداد الإنفاق على التعليم بمعدلات سريعة ، كما ارتفع عدد الدارسين فى جميع المراحل بشكل حاد ، بمن فى ذلك النساء.

كانت دوافعه فى ذلك اقتصادية فى المقام الأول : فكان "فيصل" يقول: "إن كل ما يلزمنا هو المهندسون والفنيون ، أما الشعراء والفنانون فلدينا منهم ما يكفينا" . على أن من الأمور ذات الدلالة أن نمو عدد الدارسين فى المدارس والمعاهد الدينية ، قد سار جنباً إلى جنب مع عدد الدارسين فى المؤسسات التعليمية المدنية (التى تخص العلوم الدينية فيها على ثلث زمن إجمالى المواد المقررة).

حمل النظام الملكى جزءاً من نفقات تنمية التعليم على الغرب ، فالقانون السعودى ينص على أولوية المؤسسات الصناعية فى الحصول على التصريح بتشغيل الكوادر المحلية التى قامت هى نفسها بإعدادها (لمزيد من التفاصيل حول التعليم السعودى انظر المرجع ١٢٨ أ).

وقد قام نظام التعليم السعودى باستخدام عدد كبير من مواطنى الدول العربية الأخرى ليعملوا كمدرسين فى البلاد . وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد المدرسين (المصريين والأردنيين والفلسطنيين والسوريين بلغ ١٢٧٤٥ فى عام ١٩٧٠ من إجمالى ٢٢٣٤٦ مدرساً) . وفى عام ١٩٧٢ وحده تعاقدت الحكومة السعودية مع (٢٥ ألف مدرس مصرى) (٢٣٠ : ص ١٠٦) وفى الوقت نفسه كان عدد المدرسين السعوديين فى المعاهد التعليمية العليا ضئيلاً للغاية . ازدادت أعداد الطلاب السعوديين الذين يدرسون فى الخارج بدءاً من الستينات (كان التعليم فى الخارج محظوراً إبان ولاية سعود) . وتشير الإحصاءات السعودية الرسمية إلى أن عدد الطلاب السعوديين (بمن فيهم الطالبات) كالآتى على التوالى:

٧٠ / ١٩٧١ و ٧٤ / ١٩٧٥ بلغ عددهم فى الدول العربية ٣٠٩ و١٢٨٨ ، فى الدول الإسلامية الأخرى ١٩٠ و١٧٢ ، فى أوروبا الغربية ٤٧٣ و٥٦١ ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ٨٩٢ و ١١٦٧ (٥٤ : ص ٦٣ ، ٥٥ : ص ١٠٩) . وليس من قبيل المصادفة أن تكون أعداد الطلاب السعوديين الدارسين فى الولايات المتحدة بهذا الحجم . فلا يخفى على أحد هنا سياسة " أرامكو" الموجهة ، بل ونشاط رأس المال الأمريكى ، حيث يستخدمان وسائل جديدة لترسيخ أوضاعهما فى المملكة.

ومن المثير للانتباه أن جميع السعوديين يعودون إلى الوطن فعلاً بعد حصولهم على التعليم العالى ، وذلك خلافاً لمواطنى معظم الدول العربية الأخرى . ويرجع السبب فى ذلك إلى الولاء للتقاليد السعودية فضلاً عن الرواتب الضخمة ، وظروف العمل المميزة التى يوفرها لهم النظام الملكى.

وفى رأينا أن المستشرق الأمريكى هـ. هيب كان على صواب عندما أشار إلى أن: "هذه الطبقة المثقفة المشبعة" بروح الغرب "فى المجتمع العربى، لن تفكر مطلقاً فى مفاهيم مثل (الدولة الأسلامية)، وإنما ستتوجه لا إرادياً ناحية الحل الغربى إذا ما اختارت بين الدين والدولة... سوف يقر هؤلاء الحق الدستورى، ويتركون المؤسسات الدينية باعتبار أن ذلك ضمان للعلاقات الاجتماعية فى المجتمع التنويرى الجديد الذى يمهد لانتشار التعليم" (٢١٧: ص ٣٤١) وهناك الآن فى العربية السعودية اتجاه قوى للتطور فى هذا الاتجاه.

على أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على "المثقفين والبيروقراطيين" لم يقابلها بالضرورة تغير فى معتقداتهم، لقد بقى عدد من "المثقفين السعوديين" أوفياء جزئياً للقيم الاجتماعية التقليدية. (ويجدر بنا أن نذكر هنا نتائج الاستبيان الذى أجرى على طلبة المعاهد المشار إليها آنفا). وهكذا فقد كان هناك اتجاه يقف إلى جانب الحفاظ التام على القيم الروحية للمجتمع السعودى، مع استخدام كل القيم المادية للغرب علاوة على ذلك الاتجاه الموالى للغرب والذى تحدث عنه "هيب".

وإلى جانب هؤلاء كانت هناك القوى التقليدية المؤثرة تعمل كعهدنا بها على عزل البلاد عن تأثير العالم الخارجى، وهى ترى الخطر لا يقتصر فقط على الحصول على التعليم المدنى، وإنما فى هؤلاء الذين حصلوا عليه بالفعل ويشغلون مناصب قيادية، ويشاركون فى إتخاذ القرارات المهمة. هذه القوى كان يخيفها نمو وازدياد أهمية البيروقراطية السعودية.

ومع بداية عام ١٩٧٠ أصبح جهاز الدولة يضم عشر وزارات وبضع عشرات من الهيئات المركزية الاقتصادية والإدارية المحلية. كان تأثيرها لا يزال محدوداً، الأمر الذى نبه الحكومة إليه البنك الدولى فى عام ١٩٦٠ وفى أبريل ١٩٦١. صدر مرسوم ملكى معهد الإدارة الاجتماعية لإعداد الكوادر القيادية على مختلف المستويات، وكذلك لدراسة مشكلات الإدارة. فى صيف عام ١٩٦٣ دعا فيصل (الذى كان ولياً للعهد آنذاك) خبراء من صندوق "فورد

" للإعداد للإصلاح الإدارى . وفى عام ١٩٦٤ شُكلت اللجنة العليا للإصلاح الإدارى برئاسة فيصل نفسه (٢٠٦ : ص ٨٢ ، ٨٣).

وأثمرت هذه الإجراءات ولكن تدريجياً . وجدير بالذكر أنه إلى جانب المهمة المباشرة للإصلاح الإدارى على النحو الذى أراده النظام الملكى ، والمستشارون الأمريكيون ، ساعدت الإصلاحات الإدارية على رفع المستوى العام للبيروقراطية السعودية من جانب ، وعلى ربطها الوثيق بالغرب من جانب آخر.

فى الستينات كان الخبراء والمستشارون الأمريكيون ينتشرون فى العديد من أجهزة الدولة السعودية ، كانوا يضعون بالتحديد برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لبرنامج فيصل بالطبع.

وتعتبر الإحصاءات التالية التى قدمتها مجلة "ميدل إيست جورنال" ذات أهمية فى هذا الصدد ، وإن كانت فى الحقيقة ترسم صورة للفئة العليا فقط من البيروقراطية.

فى عام ١٩٧٢ بلغ عدد الوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية الأساسية السعوديين ٢٣ شخصاً نصفهم لم يتلق تعليماً عالياً . على أن الوضع يختلف فى أوساط مساعديهم ، فمن بين ٣١ شخصاً بلغ عدد الذين لم يحصلوا على تعليم عالٍ حوالى ١/٥ فقط . وإذا كان الأشخاص الذين تلقوا تعليماً إسلامياً تقليدياً متوسطاً هم فى الواقع الذين يمسكون بالمقاليد الأساسية للسلطة : (وزارة الداخلية والقوات المسلحة) إلى آخره ، فإن قادة وزارات المالية والخارجية والتجارة والبترول والثروة المعدنية والصحة والإعلام وكذلك وزارة البترول قد تلقوا تعليماً عالياً فى مصر والولايات المتحدة ، بل إن بعضهم حصل على شهادة الدكتوراه من هذه الدول (٢٧٢ : ١٩٧٣ ، الجزء ٢٧ ، رقم ١ ، ص ١٦).

ومع نهاية المرحلة الثالثة من تاريخ العربية السعودية كانت الطبقة المثقفة تشكل مع البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة والوسطى قوة من

المستحيل تجاهلها . وبهذا تغيرت التوازنات بين القوى التقليدية والمعاصرة فى المجتمع السعودى.

حركة المعارضة فى العربية السعودية والغرب

أدى النمو الاقتصادى العارم ، الذى ساعد على النمو الاجتماعى النسبى، والذى فتح أيضاً فرصة الإثراء أمام كثير من السعوديين ، إلى الإخماد الجزئى لحماس الحركة الديمقراطية القومية . وبالإضافة إلى هذا فقد كان لاستخدام الملك فيصل للعديد من شعارات القوى المعارضة ، وتحقيق كثير من الأفكار التى طرحتها هذ القوى فى برامجها أثر كبير فى تحديد فرص نشاط أعداء النظام الملكى.

على أن نضال " القوى القومية الوطنية والديمقراطية القومية " لم يتوقف مطلقاً فى البلاد . وهذه قائمة ببعض أكبر الإنتفاضات المناهضة للحكومة من بين تلك التى ألقى عليها الضوء : فى عام ١٩٦٢ تم اكتشاف مؤامرة "ضباط الجيش" بمساعدة "وكالة المخابرات المركزية الأمريكية" ، فى شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٦٣ حدثت إضطرابات عمال شركة "أرابيان أويل كومبانى"، وفى أبريل من العام نفسه أطلقت النيران على المظاهرات المعادية للحكومة فى منطقة (حايل) كما حدثت بعض الإضطرابات بل وجرت إنتفاضة للقبائل فى (نجد و نجران وعسير) فيما بين شهرى مايو ويوليو من العام المذكور ، وفى يونيو من عام ١٩٦٤ تم اعتقال أعداد كبيرة من عمال أرامكو بعد إضراب امتد لفترة طويلة ، وفى مايو من عام ١٩٦٦ تم اعتقال مجموعة من أعضاء جبهة التحرير الوطنى ، وفى سبتمبر جرت اعتقالات فى الجيش ، وفى ديسمبر حدثت أعمال تخريبية فى القواعد العسكرية ، وفى مناطق امتياز أرامكو وفى خطوط " التاب لاين" ، كما جرت عمليات اغتيال لأعضاء من العائلة المالكة تلتها حملات اعتقال جديدة ، وفى فبراير من عام ١٩٦٧ حدثت عدة انفجارات فى خطوط " التاب لاين " وفى المؤسسات الحكومية والإدارات الأمريكية ، وفى يونيو من العام نفسه خرجت مظاهرات ونظم العمال فى مؤسسات أرامكو إضراباً ضخماً ، وجرى اعتقال ٨٠٠ فلسطينى ،

وفى يوليو من عام ١٩٦٩ اعتقل مائتا شخص من بين الضباط وممثلى المثقفين بتهمة الاشتراك فى محاولة لقلب النظام الملكى ، وإعلان "جمهورية شبه الجزيرة العربية" وأعدم ثلاثون شخصاً ، وفى مارس من عام ١٩٧٠ تم اكتشاف مؤامرة جديدة بمساعدة وكالة المخابرات المركزية ، وحدثت اعتقالات بالجملة واعدم ثمانون شخصاً آخرون ، وفى شهرى يوليو وأغسطس من عام ١٩٧٢ اشتد نشاط منظمة " أبناء شبه الجزيرة العربية" وجرت حملة اعتقالات واسعة فى الجيش ، وبين موظفى الحكومة والمثقفين.

وكانت هناك أسباب مختلفة وراء الانتفاضات الشعبية ، ولكن النظام الحاكم أخمدها جميعاً بقسوة شديدة . ففى أبريل من عام ١٩٦٣ توجه ممثلون عن سكان منطقة (حايل) إلى (الرياض) يشكوى ضد أعمال الأمير والتعسف فى معاملة الموظفين . فما كان من "فيصل" ولى العهد ، إلا أن أرسل إلى تلك المنطقة بقوة يدعمها الطيران (١٩ : ص ٢٢١) . وفى عام ١٩٦٧ أودع اثنان من طلاب إحدى الكليات العسكرية السجن باعتبارهما "من العناصر غير المرغوب فيها التى تضر بمصالح المملكة" كما جاء فى تقرير مدير الكلية ، كما تمت إعادة أربعة طلاب من الدارسين فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوطن ولم يعد لهم حق مغادرته (١٥٩ : ص ٩٤).

وفى عام ١٩٦٧ فإن جبهة التحرير الوطنى ، وهى المنظمة المعارضة الرئيسية التى تعمل بشكل سرى ، دعت الشعب فى بيانها إلى الكفاح المسلح ضد الملك "فيصل" . وقد رأى البيان أن إصلاحات الملك ليست سوى محاولة " لإضعاف السخط المتزايد فى البلاد على النظام" . ودعت الجبهة إلى تحرير البلاد من العناصر الرجعية والإمبرياليين ، وإقامة حكم ديمقراطى عادل (١٥٩ : ص ٩٤).

لقد كان باستطاعة الغرب إجراء مصالحة مع تغيير شكل الحكم فى البلاد ، وهو الأمر الذى ينطلق مباشرةً من مبدأ "قمع" و "إخماد" الثورة ، وها هو ب . مانسفيلد يشير إلى إمكانية وصول زعيم من طراز القذافى إلى

السلطة فى العربية السعودية ويعلق على ذلك بقوله : "من المحتمل فى هذه الحالة ألا تتخلى البلاد عن سياستها المحافظة الحالية ، ولا عن الحفاظ على القيم الاجتماعية لإسلام العصور الوسطى" (٢١٢ : ص ٤٠٨) . على أن الغرب لم يكن يتصور مثل هذه التغيرات.

كانت المؤسسة الدينية والصفوة القبلية التقليدية تمثلان الدعامات الداخلية الوثيقة التى يتوقف عليها إلى حد كبير إستقرار النظام الملكى ، وكثيراً ما كانت هاتان القوتان تقفان فى وجه العناصر المعادية للملكية، فضلاً عن وقوفهما أيضاً ضد السلطة الملكية ، وضد نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وفى وجه الغرب عموماً . كانت القوى التقليدية مجبرة على الاستسلام أمام التحولات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مستمرة ، ما أمكن ، فى مقاومتها لهذه التحولات . ففى عام ١٩٦٠ ، على سبيل المثال واجه إنشاء معاهد دراسية نسائية مقاومة شديدة من جانب علماء الدين ، بل وحدثت بعض الإضطرابات عند القبائل . وفى يوليو من عام ١٩٦٥ عمت الإضطرابات الشعبية بسبب إفتتاح محطات التليفزيون فى (جدة والرياض) . واضطرت قوات الشرطة إلى إطلاق النار عندما جرت محاولة تدمير هذه المحطات ، وقد قتل فى هذه الإضطرابات الأمير "خالد بن مساعد" من أقارب الملك "فيصل" (٢٢٦ : ص ١٩٧٨/٣/٢٠) . وظل الملك سعود الذى تم إبعاده خارج البلاد ، يواصل هجومه ، بحسبانه تقليدياً ، على سياسة "فيصل" . وفى عام ١٩٦٧ أعلن سعود أن الأمور فى المملكة تسير من سئ إلى أسوأ . وأن السلطة تتعاون مع الإمبرياليين ، وتسير فى ركاب التجار الأجانب بصورة كاملة (١٢ : ١٩٦٧/٣/٢٠).

ولم يكن من الممكن بالطبع ألا يكون لهذه التحولات فى النهاية تأثير ولو على جزء ما من القوى التقليدية ، فقد حدث ، كما كتب و. راج "تطور اجتماعى سعودى نمطى له بعض السمات الدينية ، بما يعنى أن دور المطوعين لم يلغ ، وإنما تقلص بشكل ملحوظ " (٢٧٢ ، ١٩٧٣ : العدد ١ ، ص ١٩).

لقد استطاع النظام الملكى فى الستينات أن يصد كل هجمات القوتين التقدمية والتقليدية . وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن جميع القوى الموجودة فى البلاد لم يكن قد وصلت بعد إلى حد النضج الذى يؤهلها أن تواجه بشكل حقيقى ذلك النظام ، وأن على المجتمع السعودى أن يمر بعدة مراحل فى تطوره قبل أن تتمكن الحركة الديمقراطية القومية من أن تصبح قوة حقيقية شعبية وجماهيرية بمعنى الكلمة . لكن الباحث د. هولدن يرى أن "كل طريق تم بناؤه ، كل مدرسة جديدة ، كل إتفاق جديد باستيراد السلاح ، كل مؤسسة حكومية تسعى لإحداث نشاط فعال ، يعنى فرصا أكبر لنجاح مؤامرة على الطراز اليمنى" (الثورة المناهضة للإقطاع فى الجمهورية العربية اليمنية فى عام ١٩٦٢ - أ. ياكوفليف) (١٩٩ : ص ١٣٩).

وتمثل الهدف السياسى لإصلاحات "فيصل" والذى رحب به الغرب فى توحيد كل قوى المجتمع السعودى تحت راية الإسلام الخضراء فضلاً عن توحيدها تحت شعارات تطوير العربية السعودية وازدهار شعبها.

كانت هناك ثلاث قوى سياسية فى العربية السعودية يمثلها كل من سعود وفيصل وطلال . ومع نهاية المرحلة الثالثة ساد التيار العريض للتحديثيين برئاسة " فيصل" الذى قويت شوكته سواء على حساب التقليديين أم الراديكاليين القدامى . وكان من الواضح أن الأهداف النهائية " للأمراء الأحرار" قريبة جداً من أهداف الملك فيصل ، وكانت نقاط الخلاف تتعلق ببعض التفاصيل بسبب الإختلاف فى التقديرات ، ومن المعروف أن الأمير "طلال" كان على خلاف مع أخيه الأمير " نايف " (الذى كان آنذاك نائباً لوزير الداخلية) بشأن الميراث . وفى أغسطس عام ١٩٦٢ قامت وحدات من " الحرس الوطنى" بتفتيش منزل طلال أثناء وجوده خارج البلاد (١٩٨ : ص ٦٦). لم يكن طلال يريد ، على الإطلاق ، اسقاط النظام الملكى عندما كان يتحدث عن " الإصلاحات الديمقراطية " و " الحكم الديمقراطى" فقد صرح طلال فى أول حديث يدلى به فى بيروت قائلاً : "إن هدفنا هو إقامة ديمقراطية دستورية فى إطار النظام الملكى وضرب طلال مثلاً بالملكية فى إنجلترا والدول الإسكندنافية (١٩٥ : ص ١٠٥).

فى بداية السبعينات حدث تقارب بين النظام الملكى السعودى وعبد الله تريكى وفى الواقع فإن عدو أرامكو رقم ١ ، والذى دعاه سعود "بالشيوعى" لم يكن هو الآخر عدواً لا للنظام الملكى أو الغرب . فبالرغم من أن تريكى كان يطالب بإصلاحات أكثر راديكالية ، بالقياس إلى برنامج فيصل ، فإنه أيضاً يريدها فى إطار النظام القائم . لقد أعلن تريكى بعد رفع أسعار البترول فى عام ١٩٧٣ أن الحكومة " ليست فى حاجة الآن لتأميم الامتيازات المتبقية ، فقد حصلت الشعوب أخيراً على حقوقها وعلى أسعار عادلة " . وأضاف قائلاً إن إنجاز عملية التأميم أمر مستحيل ما دام العرب لا يستطيعون أن يقوموا بأنفسهم بجميع عمليات الشركات وهو ما لن يحدث قبل نهاية السبعينات (٢٣٤ : ص ٢٥٣).

وفى يناير عام ١٩٦٤ سُمح " للأمراء الأحرار "برئاسة "طلال" بالعودة إلى الوطن بعد توبتهم العلنية . وقد كتب س. سكوتنج بشأن هذه الحادثة يقول : إن الأمراء الراديكاليين "بدأوا يدركون أن النظام السياسى المتين برئاسة فيصل يقدم من أجل رفاهية البلاد أكثر مما تقدمه الفوضى الثورية " (٢٤٥ : ص ٤٥٧) . واعترف الأمير طلال لدى عودته لوطنه فى الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٤ : " أن نشاطه على مدى عامين خارج العربية السعودية كان خاطئاً " ، وأنه سوف يصبح الآن مواطناً صالحاً . وأعلن طلال : " إننى أؤيد بفخر وإعجاب الإصلاحات الضخمة التى يعود الفضل فيها إلى فخامة الأمير فيصل تحت قيادة جلالة الملك سعود الذين كفلا الازدهار والاستقرار للبلاد " (٢٠ : ص ٦٤).

لقد فهم "سكوتنج" ، مثله مثل طلال ، أن "الرفاهية" و "الازدهار" هما فى المقام الأول رفاهية وازدهار العائلة والطبقات الحاكمة والإحتكارات الغربية ، وهو الهدف الذى سعى إليه "فيصل" .